جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد التاسع والثمانين/ السنة الثانية والخمسون

مُحَرَّم – ١٤٤٤هـ / آب ٢٠٢٢/٨/١٨م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: https://radab.mosuljournals.com

مجلة آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلميَّة الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانيَّة باللغة العربيَّة واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد: التاسع والثمانين السنة: الثانية والخمسون/ مُحَرَّم – ١٤٤٤هـ / آب ٢٠٢٢م

رئيس التحـرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحـــرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أَيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أَحمد محمود – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعة:

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
تشاكل النصيّ عند شعراء النقائض جرير والفرزدق أُنموذجًا صالح محمد حسن أرديني	27-1
الحوار تقنية سردية في شعر المرأة في العصر العباسيّ حسن خيري حمدون الحياليّ و منتصر عبدالقادر الغضنفريّ	57 -28
ظاهرة الحَمْل على المعنى عند ابن جنّيّ دراسة في مفهومها، وصورها تمام حمد عيد المنيزل	84 -58
إيحاء المقاطع الصوتيَّة في الهمزيَّة النبويَّة لأحمد شوقي لوحة أُصول الدين وأُسس الدولة الراشدة أُنموذجًا عبيدة لقمان الإمام و فيصل مرعي الطائي	107 -85
قتباس الشاعر جاسم محمد جاسم لألفاظ الزمان الواردة في القرآن الكريم دراسة دلالية أُسامة انور عبدالكريم دبان و محمد محمود سعيد	135 -180
النَّقْدُ التَّنْظِيرِيُّ وَالتَّطْبِيقِيُّ عِنْدَ شَمْسِ الدِّينِ النَّوَاجِيّ (ت859هـ) تَأْصِيلٌ اسْتِقْرَائِيٌّ لِكِتَابِهِ "مُقَدِّمَة فِي صِنَاعَةِ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ طه غالب عبد الرَّحيم طه	194 -136
مفهوم الإقناع قديمًا وحديثًا عباس حسين السبعاويّ و آن تحسين الجلبي	229 -195
يرة ابن آدم البالكيّ (ت1237هـ) وكتابه : (مصباح الخافية في شرح نظم الكافية) مع تحقيق نتفة من فصل مرفوعات الأَسماء دنيا محمد طاهر و صباح حسين محمد	262 -230
لام الجحود بين النفي والتوكيد في ضوء الاستعمال القرآني عبد الله خليف خضير الحياني	287 -263
أثر الأَدب العربي في الأَدب الإنكليزيّ محمود أَحمد البرواري و فارس عزيز حمودي	309 -288
السّبك النّصّي في قصة آدم - عليه السلام - في سورة البقرة غياث محمد سعيد مراد	338 -310
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
علاقة دولتي غانة ومالي بفقهاء المالكيَّة فائز فتح الله عبدالوهاب و بشَّار أكرم جميل	371 -339
تطوُّر قطَّاع الصناعة في الجزائر 1999- 2008 محمد حسين دويل و سعد توفيق عزيز البزاز	392 -372
المقومات الأساسية التي قامت عليها دولة وحكومة المغول على عهد جنكيز خان ((603-624هـ / 1205-1226م)) زياد علاء محمود و نزار محمد قادر	414 -393
الأَوضاع الاقتصاديَّة في المدن الأَندلسيَّة التي أَسسها المسلمون في عصر الإمارة والخلافة (138-422هـ/755-1031م) أُسامة سالم شيت حامد الزبيدي و فائزة حمزة عباس	441 -415
علاقة الملك المنصور صاحب حماة مع الصليبيين (587- 617هـ) (1119- 1220م) محمد عادل شيت و سلطان جبر سلطان	459 -442

حركة الإسلاميَّة في إسرائيل 1971- 1995 عمر فيصل محمود الغنَّام	474 -460
أثير الأَزمة الاقتصاديَّة العالميَّة على الاقتصاد العراقيّ بين سنتي 1929- 1933 أحمد عبد الغني	508 -475
بحوث الآثار	
الإجراءات القضائيَّة في مصر القديمة سناء حسَّان الآغا	523 -509
الإعلام	
واقع إدارة الأَزمات في المؤسَّسات الإعلاميَّة الفلسطينيَّة بقطَّاع غزَّة "شبكة الأَقصى الإعلاميَّة نموذجًا" أحمد إبراهيم حمَّاد و حسام أحمد أبو حجَّاج	564 -524
بحوث الفلسفة	
فلسفة التربية بين امانوئيل كانط و إميل دوركايم (دراسة مقارنة) إبراهيم أحمد شعير الجميلي و عامر عبد زيد الوائلي	592 -565
بحوث الشريعة والتربية الإسلاميَّة	
ماذج من ترجيحات الإمام ابن عرفة (ت803هـ) في تفسيره لسورة البقرة في الآيات (14،15)/(30)/(35) أنموذجاً جمعاً ودراسة--أسماء إبراهيم خليل و فارس فاضل موسى	616 -593
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة	
استحداث المكتبات الذكيّة في المكتبات ومؤسسات المعلومات: بين الآمال والتطلعات أياس يونس إسماعيل	670 -617
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
الألعاب الإلكترونية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية دراسة ميدانية في تربية نينوى عبير محمد حسين	700 -671
بحوث الجغرافية	
تأثير الغبار والظلال على قدرة اللوح الكهروشمسي متعدد البلورة في مدينة دهوك -دراسة في المناخ التطبيقي- خضر رشيد عبدالرحمن و فاتن عبدالباقي خالد	721-701

CC BY

تأثير الأَزمة الاقتصاديَّة العالميَّة على الاقتصاد العراقيّ

بين سنتي 1929- 1933

أَحمد عبد الغني *

تأريخ التقديم: 2021/3/18 تأريخ القبول: 2021/4/24

المستخلص:

يتأثر النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم سلباً أَو ايجاباً بأَزمات عدة منها الأَزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, إِذ إِنَّ بعض الأَزمات تؤثر سلباً على دولة أَو عدة دول .

والدراسة توضِّح آثار الأَزمة الاقتصادية العالمية على التجارة العراقية وأَثر الكساد العالمية على التجارة العراقية الخارجية والداخلية والهيكل السلعي للتجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

وتتحكم الأَزمة الاقتصادية لأي مجتمع على الحياة الاجتماعية من آثار سلبية وحالة من التدهور الثقافي والصحي والاجتماعي, وكذلك آثار الأَزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي لاندماجه بالسوق الرأسمالية بعامة وبريطانيا بخاصة, وموقف الحكومة العراقية في معالجة الأَزمة الاقتصادية من تطورات تجارية ومن ثم زوال الأَزمة .

الكلمات المفتاحية : الكساد، الاقتصادي، التجارة الخارجية والداخلية .

1- الاقتصاد الرأسمالي قبل الأَزمة العالمية :

انتهت الحرب العالمية الأُولى سنة 1918 بهزيمة المانيا مخلفة ورائها دمارًا هائلًا لمعظم اقتصاديات الدول للمشاركة في الحرب باستثناء الولايات المتحدة واليابان والدول المحايدة (سويسرا والسويد) التي كانت أَقل تأثرًا بالحرب، وبذلك انتهى عصر

* مدرس مساعد/مديرية العامة لتربية نينوى/وزارة التربيَّة/جمهوريَّة العراق.

الحرية التجارية، وانهارت قاعدة الذهب، وانتشر التضخم، وبرزت مشكلة التعويضات الألمانية والمديونية الخارجية.[1]

كما أَسهمت الحرب العالمية الأُولى في نشاط اقتصادي أَمريكي كبير؛ لأَنَّ الصناعات الأُوربيَّة كانت متوقفة لدواعي الحرب، ولذلك استغلت الولايات المتحدة الأَمريكيَّة الفرصة احرزت تقدماً في جميع الأَسواق العالمية والأُوربيَّة منها بشكل خاص.

لقد كان الاقتصاد الأَمريكي أَقل تأثرًا اثناء الحرب، ويعمل بكامل طاقته الإِنتاجية، الأَمر الذي أَدَّى إِلى زيادة الصادرات الأَمريكيَّة إِلى الخارج وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتركز نسبة كبيرة من الذهب العالمي في خزائن الولايات المتحدة، إِذ بلغ احتياطها الذهبي بعد الحرب (2,657) مليار دولار، وهو بهذا يتجاوز مجموع الأَرصدة الذهبية لكل من إِسبانيا وفرنسا وبريطانيا والمانيا وايطاليا والبالغ (2,356) مليار دولار.[2]

كما بدأت الاستثمارات الأَمريكيَّة تستعيد مكانتها، وازدادت الاستثمارات الأَمريكيَّة في الخارج من (4) مليارات دولار سنة1924 إِلى (17) مليار دولار سنة 1929، ثم ازدادت الاستثمارات العالمية من (20) مليار دولار إِلى (36) مليار دولار نفس المُدَّة .[3]

وما أَن حلَّت سنة 1929 حتى كان الاقتصاد الامريكي قد أَظهر تقدمًا كبيرًا، إِذا ارتفع عدد السكان من (76) مليون نسمة سنة 1900 إِلى (121) مليون نسمة سنة 1929، وتم تشييد ما قيمته (75) مليار دولار من البيوت السكنية والعمارات، واكثر من (30)مليار دولار من المعدات الصناعية الجديدة، وارتفع متوسط الأَجر من (20) سنت في الساعة الواحدة إِلى (56) سنت في الساعة سنة 1929.

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، الوجيز في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصري، 1978،ص ص192-196.

(2) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1978، ص94.

(3) خزعل البيرماني، التاريخ الاقتصادي، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد 1968، ص94.

ولقد كان رواج بورصة الأَوراق المالية قد اجتذب (10,000,000) فرد سنة 1929 إِلى السوق، إذ يتمتع المستثمرون والسماسرة والناس العاديين (الميكانيكي، السائق، الحلاق.....الخ) بمشاهدة اموالهم تتزايد بدون مشقة، وصلت حمى المضاربة اشدها والتي كانت احد أَسباب الكساد.[1]

تطورت العديد من الصناعات، كصناعات السيارات والكهربائيات والحرير الصناعي وازدادت القدرة الإِنتاجية للصناعات القديمة مثل بناء السفن والفحم والحديد الصلب والاقمشة القطنية والصوفية، وازداد الإِنتاج الصناعي بين سنتي 1925–1929 بنسبة،(23%) في فرنسا،(22%) في المانيا، (13%) في بريطانيا[2].

ولم يقتصر الانتعاش الاقتصادي على القطاع الصناعي فحسب وانما امتد إِلى ميدان الزراعة بسبب وفرة الإِنتاج، حتى أَنَّ المزارعين كانوا يعانون من انخفاض أَسعار منتجاتهم الزراعية بسبب فائض الإِنتاج ومن جهة أُخرى ارتفاع أَسعار السلع المصنعة والفائدة مما اضطر العديد من الدول إِلى فرض رسوم كمركية عالية على المستوردات من الحبوب كمثل فرنسا وبريطانيا.[3]

ان المُدَّة ما بين سنتي (1925ــ 1929) تميزت بالرخاء في أوربا عامة والولايات المتحدة خاصة، ونتيجة ذلك الرخاء إِلى انتعاش صناعة الابنية، إِذ ازداد الطلب على دور السكن والمكاتب والعمارات والمحلات الضخمة فضلًا عن زيادة طلب المستهلكين للخدمات واقبالهم على السلع المعمرة والكمالية كالسيارات والأجهزة الكهربائية والأثاث المنزلية فضلاً عن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل والسكان .[4]

---

(1) روبرت ل.هيبرونز، كيف نصنع المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الوعي العربي، الفجال، ص278.

(2) خزعل البيرماني , المصدر السابق , ص278 .

(3) خزعل البيرماني، مصدر نفسه، ص291.

(4) المصدر نفسه، ص 291–292.

إنَّ العوامل السابقة الذكر كانت حافزاً للمنتجين لزيادة الإنتاج واستعمال الموارد الاقتصادية بكامل طاقتها، لذلك انتشر الرخاء في معظم الدول الرأسمالية، حتى فوجئت الولايات المتحدة الأَمريكيَّة والشعب الأَمريكي في 24 تشرين الأَوَّل سنة 1929 بأكبر ازمة اقتصادية في العالم الرأسمالي بانهيار بورصة wall street [1] , لتبدأ مرحلة أُخرى من الكساد، وتميزت هذه الأَزمة بعمقها وسرعان انتقالها من دولة إلى أُخرى، وبشمولها جميع القطاعات وبطول مُدَّة انكماشها.

ففي يوم الخميس الذي أَطلق عليه (باليوم الأسود) طرحت ثلاثة عشرة مليون سهم فهبطت أَسعارها إلى مستويات منخفضة جداً واستمر الانخفاض، لذلك تهافت اصحاب الأسهم إلى بيع اسهمهم، فأغرقت سوق الأَوراق المالية في نيويورك بما يقارب من 70مليون سهم دفعة واحدة.[2]

وقد أَدَّى ذلك إلى انخفاض أَسعار الأسهم في الولايات المتحدة بشكل غير اعتيادي، اذ انخفض الرقم القياسي لأَسعار الأَوراق المالية في الولايات المتحدة من 216 في ايلول سنة 1929 إلى 45 في كانون الأَوَّل 1932 اي بانخفاض قدره 79%عن متوسط الأَسعار لسنة 1929.[3]

وأدت مُدَّة الكساد إلى انتشار موجة من الذعر وعدم الثقة من احتمالات المستقبل فاندفع الأَفراد الوطنيين والأَجانب إلى سحب ودائعهم من البنوك ويطالبون بصرف أَوراق البنوك بالذهب، مما عرض مؤسسات الائتمان إلى حالة عجز حقيقي عن الدفع، فتعرضت بذلك إلى الإفلاس وقد وصل عدد البنوك التي اغلقت ابوابها سنة 1930 نحو 1325 بنك، ثم ارتفع عددها إلى 2294 بنكاً سنة 1931، وإزاء هذا

---

(1) انهيار بورصة (wall street) هو انهيار لسوق الاسهم الامريكية في يوم الثلاثاء 29 تشرين الأَوَّل 1929 والمسمى بالثلاثاء الاسود بعد انهيار سابق لها قبل خمسة ايام في يوم الخميس 24 تشرين الأَوَّل 1929 كأول خطوة للأزمة الاقتصادية العالمية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين والمعروف بالكساد الكبير , ويعود ذلك الى تفوق العرض على الطلب بشكل خيالي (الشبكة العنكبوتية , ويكبيديا).

(2) طارق العزاوي ،الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الازهر، بغداد، ط2، 1975،ص260.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، مصدر سابق، ص224.

الموقف المتدهور الذي عرض النظام النقدي والأتمان للانهيار لم تجد الحكومة الأَمريكيَّة مناصاً من ان تعلن في 26 آذار 1933 ايقاف الصرف بالذهب.

1- اثار الأَزمة الاقتصادية العالمية على التجارة العراقية (1929 ــ 1933)

عانت المجتمعات الرأسمالية من أَزمات اقتصادية متعددة اتخذت طابعًا عالميًا بحكم التطورات التي طرأت على العلاقات المتبادلة بين الدول العالم المختلفة، وكانت أوربا البؤرة الرئيسة لمعظم الأَزمات الاقتصادية، بينما تحولت الولايات المتحدة الأَمريكيَّة إِلى مركز انفجار الأَزمة العالمية وانتقلت اثارها إِلى أُوربا وإِلى معظم بلدان العالم الرأسمالي .[1]

ونتيجة لارتباط السوق العراقية بالأَسواق الرأسمالية العالمية ولاسيَّما الأَسواق البريطانية، فقد استمرت آثار الأَزمة الاقتصادية في العراق من (1929-1933) وبحكم الهيمنة البريطانية على التجارة العراقية واعتماد الاقتصاد بالدرجة الأُولى على الزراعة، فقد تأثرت المدن العراقية الثلاث بهذه الأَزمة، ففي بغداد برزت ظاهرة الركود والكساد التجاري والإفلاس المالي، أَثر توقف حركة الاستيرادات إِلى العراق [2].

لقد كان الاقتصاد العراقي يعتمد بالدرجة الأُولى على الزراعة، ولذلك فأن معظم صادرات العراق كانت من المواد الأَوَّلية، أَمَّا استيراداته فكانت من السلع المصنعة، لذلك فإِنَّ أَي تقلبات في اقتصادات الدولة الرأسمالية انعكست مباشرة على الاقتصاد العراقية ولاسيَّما تجارة الخارجية والفقرات التالية توضح ذلك.

تُعدُّ التجارة الخارجية المحرك الأَساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في العراق, الذي كان يعتمد في صادراته آنذاك على المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) قبل البدء بإنتاج وتصدير النفط تجارياً في عقد الثلاثينات, وقد تأثرت تجارة التصدير وكانت أَكثرها تأثرًا في هذه المرحلة من الأَزمة هي التمور وهو المحصول التجاري

(1) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية (منشورات مكتبة البدليسي، 1987) ص87 -89.

(2) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926- 1958) رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية الآداب)، جامعة الموصل 2004، ص84.

الرئيس للعراق، إذ كانت تشكل صادرته إلى العالم 80% من هذا المحصول، وهناك أسباب عديدة أدت إلى تدهور تجارة تصدير التمور في هذه المرحلة من الأزمة(1929-1930) يمكن إجمالها على النحو الآتي:[1]

1- انخفاض قيمة الصادرات خلال مُدَّة الأزمة من (4.1)مليون دينار سنة 1929 إلى (2.2)مليون دينار سنة 1933بانخفاض قدره (46.3%) ويفسر الاقتصاديون انخفاض حجم الصادرات العراقية إلى قلة الطلب العالمي على المنتجات الزراعية وزيادة الإجراءات الحمائية بفرض رسوم كمركية عالية .[2]

2- الاضطرابات السياسية التي شهدتها الهند سنة 1930 وهي السوق الأكبر لهذا المحصول أثرها الكبير على تصدير التمور العراقية[3].

3- لجأت بعض الدول العظمى ولاسيَّما الولايات المتحدة الأمريكيَّة التي تعد ثاني أكبر الأسواق المستهلكة للتمور العراقية بعد الهند من زيادة في الرسوم الكمركية على التمور العراقية الواردة إليها، وذلك تشجيعًا لزراعتها هناك[4].

4- هيمنة الشركات الأجنبية الاحتكارية على تجارة تصدير التمور العراقية وخاصة البريطانية منها، فقد بلغ عدد الشركات البريطانية العاملة في تجارة ذلك المحصول ثمان شركات مِمَّا جعلها تفرض الأسعار الواطئة على المنتجين[5].

5- فرض الحكومة العراقية الرسوم المفروضة على تصدير التمور والبالغ (3%)على الكارة الواحدة مِمَّا شكل عبئا ثقيلًا على مصدري التمور؛ لأَنَّ الحكومة استمرت باستيفائها من الأخذ بنظر الاعتبار الانخفاض الكبير الحاصل في أسعار التمور المصدرة، فبعد ان كانت تستوفي ذلك الرسم على كارة

---

(1) مشتاق طالب حسين الخفاجي ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الآداب، جامعة الكوفة) 2001، ص 106-110.

(2) العالم العربي، العدد (1171)، 19 نيسان، 1930.

(3) المصدر نفسه , ص110 -111 .

(4) كمال مظهر احمد , العراق في سنوات الازمة الاقتصادية 1929 -1933 , مجلة آفاق العربية , العدد (7) , بغداد 1983, ص22.

(5) الخفاجي , المصدر السابق , ص111-112.

الحلاوة وهي أنواع من التمور من الحلاوي والخضرواي والزهدي عندما كان ثمنها (400) روبية)[1]، استمرت بجباية الرسوم نفسها على الرغم من انخفاض الكارة نفسها إلى اقل (170) روبية في سنة 1930.

ولهذه الأَسباب تدهورت أَسعار التمور المصدرة خلال هذه المرحلة من الأَزمة، فقد قيمة الطن من التمور المصدرة من (10.6) مليون دينار في 1929–1930 إلى (5.4) مليون دينار في السنة التالي.

أَمَّا بالنسبة لتصدير الحبوب ولاسيَّما الحنطة والشعير فهما يمثلان الأَساس للاستهلاك المحلي فقد استطاعت تجاوز مشاكل السوق القائمة وانخفاض الأَسعار، وذلك بزيادة الكميات المصدرة مستغلين جودة الموسم لسنة 1930 ووفرة الحبوب في ذلك السنة، مما ساعد على ذلك أَيضًا هو تحول الزراع بين انتاج الحنطة والشعير وفق تغيرات سعر المحصولين واستهلاك الفلاحين لا رخصهما تاركين الاغلى للتصدير لذلك ارتفعت الكميات المصدرة من الحنطة في سنة 1930 بنسبة 90% عن سنة 1928، وبانخفاض الطلب الخارجي تكدست كميات هائلة من المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب منها إلى درجة اصبحت وزنة الحنطة [2], الموصلية من النوع الجيد تباع ب (6) أنات والشعير ب(3) أنات[3] وكميات الحنطة والشعير المكدسة في لواء ديالى قد بلغت نحو (1000) طن، وفي لواء المنتفك (ويشمل معظم مناطق جنوب العراق)(18.500) طن، وبصورة سنة بلغ مجموع الكميات المكدسة في عموم الالوية حتى نيسان 1930 ما يقارب نحو (176) الف طن وارتفعت وبعد

(1) ألك الروبية يعادل 6666 باوند استرليني و ستتة الالف وستمائة وستون باوند أي حوالي 32443 الف دولار امريكي وكان العراق أثناء الانتداب البريطاني يتبع (ألك – الروبية) حتى حل الدينار العراقي عام 1932 محل الروبية كعملة جديدة ولكنه ارتبط بالجنيه الاسترليني ويديره مجلس النقد في لندن .

(2) وزنة الحنطة تساوي أربعة امداد , والمد اربع حفنات بكفي رجل معتدل ويساوي بالمقاييس 628 مليلتر تقريباً .

(3) انة (Anna) وهي عملة هندية تستخدم في التداول اثناء الانتداب البريطاني في العراق و قيمتها اربع فلوس

شهرين فقط، وبالتحديد في حزيران من ذلك السنة إلى حوالي (200) الف طن "ولا يقدم احد على شرائها " .[1]

اما تجارة الحيوانات فلم تسلم من الأَزمة الاقتصادية، فقد كان تجار الموصل يصدرون الابقار والجواميس إلى مصر عن طريق سوريا بنحو ما يقارب (20) الف رأسا سنة (1930)، وتجلب هذه التجارة ارباحا كثيرة للعراق تصل إلى المليون روبية، ولكن حكومتي تركيا وسوريا ضربتا هذه التجارة في الصميم وذلك بمنعها عبور هذه الحيوانات بدعوى وجود الامراض فيها، وأَدَّى هذا إلى أضرار بالغة في هذه التجارة.[2]

لقد كان لطبيعة الاقتصاد العراقي القائم على النشاط الزراعي بصورة رئيسة أثره الواضح في انعكاس الأَزمة على هذا النشاط، فقد نجم عن الأَزمة الاقتصادية العالمية انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية والحيوانية انخفاضاً شديداً [3].

كما شهدت أَسعار الحبوب انخفاضاً حاداً على اثر انخفاض الطلب العالمي، فضلاً عن قيام الاتحاد السوفيتي بإغراق السوق العالمية بكميات هائلة من الحبوب وبأَسعار واطئة جداً، وأَدَّى ذلك إلى تكدس الاف الاطنان من الحبوب العراقية في مخازنها لعدم إمكانية صرفها .[4]

وشهد سنة 1930 زيادة في كميات تصدير الحنطة، وذلك بسبب جودة الموسم الزراعي لهذا السنة، فازدادت الكميات المصدرة من الحنطة إلى (90044) طن سنة 1930 مقارنة بسنة 1928 إذ بلغت الكميات المصدرة (9076) طن وبنسبة زيادة قدرها (90%) وبعد سنة 1930بدات الكميات المصدرة بانخفاض مع تقلبات في كمية الصادرات وانخفاض الأَسعار نتيجة للارتباك في السوق العالمية، إذ انخفض سعر الطن من الحنطة من (87) روبية (الروبية تساوي 75فلس) للطن الواحد سنة

(1) مشتاق طالب الخفاجي، المصدر السابق، ص111- 112.

(2) جريدة العراق، العدد (2915) تشرين الثاني 1929.

(3) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق، 1987، ص97.

(4) خزعل البيرماني، المصدر السابق، ص 298.

1930الى (55) روبية سنة 1931 علما ان الطن الواحد كان يباع قبل الأَزمة بسعر(200) روبية للطن الواحد .[1]

أما الشعير فهو المصول الأخر الذي تعرضت صادراته كمية وقيمة إِلى التقلبات خلال مُدَّة الأَزمة، إذ بلغت ذروة الكميات المصدرة سنة 1931 والبالغة (161612) طن وادنى مستوى لها سنة 1932 والتي قدرت بحوالي (62657) طن، وعند مقارنة قيمة الصادرات مع الكميات المصدرة نلاحظ تفاوت كبير بينهما، وذلك بسبب عدم استقرار الأَسعار خلال مُدَّة الأَزمة، فبعد إن كان سعر الطن الواحد من الشعير يباع في سنة 1929 بسعر (120) روبية انخفض في اذار سنة 1929الى (60) روبية فقط، ثم إِلى (50) روبية في نيسان ذلك السنة، واستمرت أَسعار الشعير بالهبوط إِلى ان وصلت إِلى (28) روبية للطن الواحد سنة 1931.[2]

أما محصول الرز فقد تعرض هو الاخر إِلى ظاهرة عدم الاستقرار في صادراته.

كانت الأَزمة الاقتصادية اشد وطأةً على صادرات التمور، وهو من المحاصيل الرئيسة للعراق، إِذ كانت تشكل صادراته اكثر من ثلثي صادرات العالم.[3]

وقد أدت مجموعة من العوامل إِلى تدهور تجارة التصدير للتمور العراقية، ومنها انخفاض الطلب العالمي وما رافقه من فرض رسوم كمركية عالية، فقد انخفضت الكميات المصدرة من التمور من (132068) طن سنة 1929 إِلى (114300) طن سنة 1933.

وعند مقارنة قيمة الصادرات خلال مُدَّة الأَزمة مع الكميات المصدرة نلاحظ التفاوت الكبير بينهما بسبب عدم استقرار الصادرات فضلاً عن التقلبات في الأَسعار، إذا انخفضت أَسعار بعض الأَنواع المعدة للتصدي من التمور كالحلاوي والخضراوي والزهدي لسنة 1930 إِلى (12,970) , (4,593) , (7,565) قيمته دينار على

(1) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، 6109/ 3209507، 1931، ص52.

(2) المصدر نفسه، ص53.

(3) سعيد عبود السامرائي، اقتصادات العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، 1970، ص 24.

التوالي، بعد أن كانت أسعار التمور نفسها في سنة 1928 كالآتي (15,30) , (5,44) , (8,64) دينار للطن الواحد.[1]

وبالرغم من التدهور الذي اصاب أسعار التمور في المرحلة الأُولى من الأَزمة، إلا إن أسواقها تعرضت في المرحلة الثانية إلى كساد مستمر وذلك لتوفر كميات كبيرة منها في الخارج مما انعكس على أسعارها بصورة اكبر من السابق وخاصةً في سنة 1931، إذا انخفضت أسعار التمور منها الحلاوي والخضراوي والزهدي إلى (7,9) , (4,32) , (5,24) قيمته بالدينار العراقي دينار للطن الواحد على التوالي .[2]

وتجارة الأغنام والحيوانات الأُخرى لم تسلم من تداعيات الأَزمة والأَجراءات الوقائية للدول المجاورة للعراق، فضلا عما كان يفرض في العراق على الأغنام والأبقار والجمال المصدرة إلى الخارج عن طريق الجزيرة – سوريا، ما يعرف ب (الخوة) من قبل شيوخ وعشائر شمر ومنهم الشيخ عجيل الياور[3]،مما أَدَّى إلى رفع برقية إلى الحكومة العراقية من قبل تجار واعيان واهالي الموصل يطلبون فيها رفع هذه الضريبة القسرية، وقد عرضت هذه البرقية على مجلس الأمة العراقي، وتم الاتفاق على الغائها في سنة 1932 واثرت الأَزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بشكل سنة، وتعرضت البلاد إلى كساد تجاري وضيق اقتصادي ارهقا الناس جميعا، فضلاً عن الميزانية العامة للبلاد التي كانت تعاني من صعوبات دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين وقد نشر تقرير في" جريدة فتى العراق " وتحت عنوان : [العراق يسير نحو الإفلاس .[4]

اغرق الاقتصاد العراقي مع بداية الثلاثينات بالمنتجات الرخيصة خصوصا المصنوعة في اليابان في حين كان العراق لا يملك الحرية الكاملة في اتخاذ الخطوات

---

(1) الياهور دنكور، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، مطبعة دنكور، بغداد، 1936، ص 785.

(2) الاخاء الوطني، العدد 535، في 7 كانون الثاني 1934.

(3) عجيل الياور ابن عبد العزيز ابن فرحان باشا الجربا , شيخ مشايخ قبائل شمر , ولد سنة 1882 في بادية الجزيرة و توفي سنة 1940 , ودفن في مدينة الموصل , انتخب نائب عن لواء الموصل بالمجلس التأسيسي العراق سنة 1924 .

(4) علي حمزة الصوفي، المصدر السابق، ص 85- 87.

المناسبة للرد أو الحماية الاقتصاد، وفي الوقت الذي كانت معظم صادراته تستوعبها بريطانيا، والتي اشترت في سنةي (1931–1932) نحو ما يقارب 60% من حبوبه و70% من جلوده و 90% من قطنه الخام و30% من تموره المجففة، كما اشتكى التجار العراقيين من البضائع الروسية واليابانية التي اغرقت السوق العراقية، بينما لم تكن تشتري منه الا القليل جداً، فاليابان مثلاً استورد منها العراق سلعاً قطنية وحريرية بقيمة (14) مليون روبية في سنة (1931–1932)، بينما كان كل ما استوردته اليابان هو (191) صندوق من التمر المجفف، كذلك فرضت المانيا رسوماً كمركية عالية على الذرة العراقية لمنع المنافسة مع الذرة الالمانيا، فيما فرضت ايران قيوداً على العملة الاجنبية في تجارتها مع العراق .[1]

كما شهد الميزان التجاري عجزاً مستمراً خلال مُدَّة الأَزمة، فقد انخفضت الاستيرادات من (7,1) مليون دينار إلى (6,102)مليون دينار من سنة (1992 – 1932) بانخفاض قدرة(14%) وبلغ أعلى درجاته سنة 1933 بعجز قدره (3.884) مليون دينار .[2]

و بسبب محدودية السلع المصدرة ذات الأَسعار المنخفضة وزيادة حجم الاستيرادات من السلع الإنتاجية وخاصةً بعد سنة 1929مؤشراً لصدور قانون تشجيع الصناعات الوطنية[3]. مما دفع الحكومة إلى هذا التشريع للخروج من خناق الأَزمة التي استفحل اثرها كمسنة النسيجية والجلدية والزيوت النباتية والطابوق والجص مما استلزم استيراد المعدات والمكائن الأَزمة لهذه المشاريع .[4]

---

(1) المصدر نفسه، ص 87.

(2) زهير جواد الفتال، حضارة العراق، التجارة، الجزء الثاني عشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985، ص 163.

(3) قانون الصناعات الوطنية فقد أسهمت الحكومة البريطانية في نشوء بعض الصناعات الاستهلاكية الوطامية التي استمرت في تطبيق هذا القانون ' ففي سنة 1932 تم أعفاء خمسة معامل .

(4) المصدر نفسه، ص 164.

ونتيجة لانخفاض الطلب العالمي على المواشي ومنتجاتها انخفضت أسعارها في الأسواق الداخلية والخارجية، إذ انخفض ثمن المصران من شلنين إلى شلن و6 بنسات [الشلن = 50فلس]، كما انخفضت ليرة الصوف إلى (10) بنسات بعد أن كانت تباع سنة 1917ب (21) بنس، وبعد إن كان المصران يباع في الولايات المتحدة بروبية وربع سنة 1917 انخفض سنة 1930 إلى عشرة أنات .[1]

كما تدهورت قيمة الصادرات من الصوف خلال مُدَّة الأزمة، إذا انخفضت قيمة الصادرات من (628256) دينار سنة 1930، ثم استمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (132472) دينار وبنسبة انخفاض قدره (80%).

اما القطن فهو الآخر كسدت أسواقه وانخفضت أسعاره، مما أدَّى إلى تدهور كبير في إنتاجه فبعد أن كان مجموع إنتاج القطن سنة 1928 حوالي (5202) بالة[2]انخفض إلى (410) بالة سنة 1932 .[3]

وقد كان لتدهور الإنتاج والأسعار لمحصول القطن انخفضت قيمة الصادرات منه إلى (7483) دينار سنة 1933 بعد أن كانت قيمة الصادرات سنة 1928 حوالي (69123) دينار.

وهكذا الحال بالنسبة لبقية مفردات تجارة التصدير التي تعرضت إلى الكساد في مُدَّة الأزمة بسبب انخفاض الطلب العالمي وعدم استقرار الأسعار في السوق العالمية، مما أدَّى إلى تكدس كميات هائلة من المحاصيل الزراعية وخاصةً الحبوب التي لم يتقدم احد بشرائها إلا بأسعار بخسة لذلك هجر معظم الفلاحين الزراعة وانتشرت البطالة على نطاق واسع بين الفلاحين، وبرزت حركات الإفلاس بين التجار بصورة لم يشهد تاريخ العراق مثيلاً لها .[4]

---

(1) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929، الجلسة (24) في 3 شباط 1930، ص 79.

(2) (البالة = 181 كغم).

(3) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الامريكية، بيروت، لا توجد سنة الطبع، ص 79.

(4) محاضر مجلس النواب، مصدر سابق، ص 363.

اما فيما يتعلق بالاستيرادات فأنها لم تكن بأحسن حالاً، إذا نجم عن تدهور القوة الشرائية للسكان إلى انخفاض امكانية استيراد السلع الأجنبية من الخارج، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد ليشمل السلع المعفاة من الرسوم الكمركية، وذلك لركود الحركة الإنتاجية والإنشائية خلال مُدَّة الأَزمة.[1]

لقد حصل تقلبات في مفردات تجارة الاستيراد الرئيسة للعراق، وتفاوت نسبة الانخفاض في الاستيراد من سلعة إلى أُخرى نتيجة لانخفاض القوة الشرائية من جهة وطبيعة مرونة الطلب على السلع بكونها ضرورية أَو كمالية .[2]

ولقد انخفضت الكميات المستوردة من كل من الشاي والسكر والمنسوجات والملابس والمكائن والاخشاب والصابون لسنة 1933 مقارنة بسنة 1928 وبالنسب التالية ، الشاي (41%)،والسكر(32%)،والمنسوجات(93%)،والملابس(14.3%)،والمكائن (20%)، والاخشاب (19%)، والصابون (93%) على التوالي.

ومن جهة أُخرى نلاحظ زيادة الاستيرادات من المعادن والسيارات، اذا ارتفعت قيمة الاستيرادات للمعادن من (249372)دينار وللسيارات (225733) دينار سنة 1928 إلى (861846) دينار،(383587) دينار لسنة 1933 على التوالي، ويعزى ذلك إلى إنشاء بعض الصناعات الجديدة وتوسيع صناعات أُخرى مستفيدة من قانون تشجيع المشروعات الصناعية رقم (14)لسنة 1929والذي تضمن بعض الامتيازات والمساعدات للنهوض بالصناعة الوطنية واعفائها من الرسوم الكمركية [3].

ولكن من المفارقات التي تشير الانتباه زيادة الاستيرادات من المشروبات الروحية لسنة 1933 وبنسبة قدرها (41%) مقارنة بسنة 1928 وهي من السلع

---

(1) محمد سلمان الحسن، التطور الاقتصادي في العراق 1869 -1958، ج2، بيروت، 1965، ص 226.

(2) المصدر نفسه، ص 228.

(3) غسان محمد العبطان، حضارة العراق، الصناعة، الجزء الثاني عشر، دار الحرية للطباعة، بغداد،1985، ص68- 69.

الكمالية، وربما يعزى ذلك إلى الحالة النفسية التي يتعرض لها مواطني البلد نتيجة للأَزمات الاقتصادية فيؤدي ذلك إلى زيادة الإدمان.[1]

ميزات التجارة الخارجية (استيراد وتصدير):

تعرض العراق للاحتلال البريطاني مع بداية الحرب العالمية الأُولى سنة 1914، وفرضت انتدابها سنة 1920، وبذلك تعمق ارتباطه بالسوق الرأسمالية، وخاصةً الأَسواق البريطانية ومستعمراتها، لاسيما وان النظام النقدي في العراق كان يستخدم الروبية الهندية منذ الاحتلال البريطاني وحتى إصدار العملة العراقية سنة 1932، مما أَدَّى إلى توثيق العلاقات التجارية بين العراق من جهة، وبريطانيا والهند من جهة أُخرى .[2]

لقد ارتفعت الصادرات العراقية أثناء الأَزمة إلى بريطانية من (26,58%) سنة 1928 إلى (31,35%) سنة 1931، وبالرغم من إن الصادرات العراقية للهند كانت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات حتى سنة 1931إلا إنها بدأت بالانخفاض بعد هذا التاريخ، إذا انخفضت إلى (10,16%) سنة 1933، وذلك بسبب إلغاء التعامل بالروبية الهندية.

ونلاحظ إن الصادرات العراقية إلى الدول الأُخرى تميزت بحالة عدم الاستقرار خلال مُدَّة الأَزمة، وانخفضت بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية (باستثناء المانيا) منها الولايات المتحدة (12,56%)، فرنسا (2,401%)، هولندا (0,20%)، بلجيكا (1,77%)، استراليا (0,97%) سنة 1933 على التوالي مقارنة بسنة 1928، وذلك بسبب قلة الطلب نتيجة الأَزمة العالمية.

أما بالنسبة للدول المجاورة للعراق والبلاد العربية فقد تفاوت نسبة الصادرات إليها ولكن بنسب متواضعة.[3]

---

(1) المصدر نفسه , ص69.

(2) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، 1949، ص 139.

(3) مظفر حسين جميل , مصدر نفسه , ص231 .

وما يتعلق الأمر بتجارة الاستيراد، فقد تدهورت قيمة الاستيرادات خلال مُدَّة الأَزمة بالنسبة لمعظم الدول التي يستورد منها العراق بما فيها بريطانيا والهند، إذ انخفضت استيرادات العراق من بريطانيا والهند من (37.4%)، (20.9%) سنة 1928 إلى (33.64%)،(8.90%) سنة 1933 على التوالي، علماً إن معظم استيرادات العراق من الهند كانت من الشاي والقهوة والأخشاب، أما استيرادات العراق من بريطانيا فكانت من المعادن والمكائن والأقمشة .[1]

ومن ابرز التحولات التي حدثت خلال النصف الثاني من الأَزمة هي احتلال اليابان المركز الرابع سنة 1932، علماً إن اليابان كانت تحتل المركز الرابع عشر سنة 1929 .[2]

وكانت أهم السلع المستوردة من اليابان هي الأقمشة والحرير الطبيعي والصناعي والملابس الداخلية والغزل والمصنوعات الفخارية والزجاجيات والاسمنت، وكان لتوسع الصناعات الخفيفة في اليابان ورخص أثمانها بسبب خروج اليابان عن قاعدة الذهب سنة 1931 وبالتالي تقويم ألين بأقل من قيمته بالنسبة للإسترليني والدينار العراقي أثراً كبيراً في تنشيط حركة الاستيراد .[3]

بالرغم من تعدد منا شئ الاستيراد، فأن عدداً محدداً من الدول كانت تشكل تجارتهم الجزء الأكبر من إجمالي استيرادات العراق وهي إيران، بلجيكا، ألمانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، فضلاً عن بريطانيا والهند كما اشرنا اليها سابقا , أما استيرادات العراق من الدول المجاورة والعربية فكانت على نسب متواضعة.[4]

2- اثر الأَزمة الاقتصادية على الحياة الاجتماعية في العراق :

منذ أن بدأت الأَزمة الاقتصادية العالمية تعصف الاقتصاد العالمي، الا وقد ظهرت اثارها السلبية في الاقتصاد العراقي وقت مبكر أَيضًا، وحالة من التدهور في

(1) محمد سلمان الحسن، مصدر سابق، ص 259.

(2) المصدر نفسه، ص 260.

(3) مظفر حسين جميل، مصدر سابق، ص 231.

(4) المصدر نفسه , ص231 .

أسعار المنتجات الزراعية في أسواقها المحلية والعالمية [1] وشلت حركة التجارة الخارجية.[2]

ومن نتائجها حالة من الفوضى الاقتصادية المتمثلة في حالة الضائقة المالية والافلاس لدى الشريحة الاقتصادية بأرقام أضعاف ما كان في السنوات التي سبقت الأَزمة[3] إذ أن غرفة تجارة بغداد(تأسست بموجب القانون 40 سنة 1929) قدمت طلبًا إلى وزارات العدلية والمالية والداخلية، بإصدار أوامرها إلى مديرية جوازات السفر، يقتضي بمنع التجار من مغادرة البلاد قبل تسديد ما بذمتهم من ديون[4]. ومن حالة الضائقة المالية ظهرة انتشار ظاهرة التعامل بالغش في البضائع المختلفة كالدهن الزائف والشاي المغشوش التي أخذت تغزو السوق بشكل استدعى إثارته أَمام المحاكم وإدارة الصحة التي كانت تضع في كل يوم يدها على تلك البضائع[5]. ومن جانب آخر ولدت حالة المعاناة للملاكين والاستياء الكبير في نفوسهم أَن أَدَّت بهم إلى

(1) بقيت الحبوب والتمر رغم التنزيلات الكبيرة في اسعارها مكدسة في الموانئ العراقية وبخاصة التمر التي كانت تشكل تجارته في العراق ثلثين او اربع اخماس صادرات العالم، اذ اضطر معظم اصحاب المكابس وبخاصة في البصرة الى غلق مكابسهم لبقاء كميات كبيرة منه مكدسة في الميناء بحيث ان مجيء 100 باخرة تجارية الى الميناء خلال يومين لم يؤثر على اسعاره ولو نسبيا. العالم العربي العدد 1850 في 26/ 3/ 1930 والعدد 1923 في 1930/8/3 والعدد 2006 في 1930/9/23 وينظر محمد سلمان الحسن، المصدر السابق، ص 139.

(2) بلغ معدل قيمة البضائع لعام 1929 بحدود 56,448,285 ربية للصادرات و 98,232,840 ربيه للواردات انخفضت اثر الازمة في سنتها الاولى الى 40,712,642 ربيه للصادرات و 71,381,615 ربيه للواردات. متي عقراي، العراق الحديث، بغداد، 1936، ص142.

(3) بلغت مظاهر افلاس التجار حدا غير طبيعيا، فقد وصلت اعدادهم ما بين تشرين الثاني 1929 الى ايار 1930 بحدود 71 تاجر توقف عن الدفع بلغ اعدادهم بالعاصمة وحدها 48 تاجر في حين لم يصل اعداد المفلسين في عام 1928 عن 8 اجر عام 1929 عن 17 تاجر. مجلة لغة العرب ج2 سنة 9- 1931 ص159 ج 5 سنة 8- 1930، ص 400- 401.

(4) العالم العربي، العدد 1997 في 12/ 9/ 1930 والعدد 2392 في 31/ 1931/12.

(5) العالم العربي العدد 1772 في 20/ 12/ 1929 – العدد 1822 في 20/ 1930/2.

إهمال الزراعة[1]. ولهذا أطلق فلاحوا الجنوب على سنوات الأَزمة اسم سنوات اللوعة.[2]

ومن جهة أُخرى انتشرت الرشوة وبلغت حدًا غير طبيعي في دوائر الدولة، إذ صارت بسبب الضائقة المالية شيئًا ضروريًا بالنسبة لهم , ومن جانب ذلك انتشرت ظاهرة الاختلاس أَيضًا، إِلى درجة أَنَّها ظهرت بدوائر الأوقاف؛ إذ ضبط مدير واردات الأوقاف باختلاسه مبلغ 5 الف روبيه[3]، والصحف المحلية الصادرة تكفي لإعطاء صورة واضحة عن مدى انتشار ظاهرتي الرشوة والاختلاس وتقديم مرتكبيها أَمام المحاكم وقيام الدولة بتشكيل عشرات اللجان الانضباطية بشكل يلفت النظر، لدرجة أَن شكَّلت واحدة منها في مجلس الوزراء والأُخرى في وزارة الدفاع .[4]

ومن نتائج تأثير الأَزمة دفعت الأَوضاع إِلى انتشار جرائم السرقة وتفنن اللصوص في حوادثها، ولم ينجُ من أَيديهم حتى الاماكن المقدسة، ففي ليلة 20 نيسان 1930 سرق اللصوص من مرقد وضريح الإِمام الشيخ المعروف معروف الكرخي [5] في جنوب الكرخ سرقوا كل ما وصلت اليه ايديهم من ستائر وسجاد .[6] [6].

ومن ثم اتسعت حوادث السرقة؛ إذ شكلت عصابات خاصة بهذا الغرض انتشرت في أَماكن عديدة من البلاد ولاسيَّما في البصرة[7]. وعزز نشاطها ما كانت

(1) العالم العربي، العدد 1960 في 1930/8/27.

(2) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق، ص26.

(3) منتشا شفيلي.أ.م، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1978، ص 189.

(4) جريدة العراق العدد 3057 في 22/ 4/ 1930 وينظر مجلة لغة العرب ج2، 1931،ص 158.

(5) مقبرة وجامع معروف الكرخي وهو احد العباد الزاهدون , توفي في بغداد سنة 815م وفن في في مقبرة باب الدير العتيقة التي تقع على جانب بغداد الكرخ .

(6) المصدر نفسه.

(7) العالم العربي، العدد 2035 في 1930/10/25 ينظر العراق العدد 3,221 في 1931/3/4.

تحصل عليه من الأَسلحة المهربة التي غالبا ما كانت تقع بيد الدولة وتعطي لنا ارقام المصادر منها صورة عنها ففي سنة 1930بلغ عدد الأَسلحة المصادرة بحدود 1418 مع الاعتدة .[1]

ومن جانب آخر شجعت تلك الظروف إِلى انتشار الفساد الأَخلاقي بشكل غير طبيعي ولاسيَّما في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل؛ إِذ عجزت الدولة الحد من انتشار ظاهرة الفحش السري لدرجة أَنَّها اضطرت في سنة 1930 إِلى إِصدار قانون خاص بالبغاء، أَجاز ممارسته علنًا وخصصت دورًا رسمية (المنزول) لهذا الغرض وبلغ عدد التي أُجيز منها في السنة نفسها 155 دار دخلتها 537 مومس وأَخضعتهنَّ الدولة للمراقبة المستمرة من الشرطة والصحة بما يكفل صيانة الأَمن والصحة العامة.[2]

لكنَّ ذلك لم يعالج إِلَّا جزءًا محدودًا من تلك المشكلة، بل فتح باب المشكلات على مصراعيه فقد انتشرت حالات تعرض المومسات إِلى القتل من ذويهم غسلًا للعار، الأَمر الذي دفع عدد كبير منهنَّ إِلى ممارسة البغاء السري وسجلت الإِحصائيَّات الرسمية حالات ذلك ب 982 جريمة أَخلاقية.[3]

ونتج عن هذا الانفتاح إِلى ازدياد عدد المصابين بالأمراض الزهرية كالسفلس والسيلان التي ارتفعت ارقامها ما كان قبل سنوات الأَزمة.[4]

وفي الوقت نفسه فإِنَّ الأَسباب التي كانت تدفع المومسات إِلى ممارسة البغاء هي الأَسباب نفسها التي كانت تودي إِلى حدوث حالات هتك العرض، ولاسيَّما المشكلات العاطفية وغلاء المهور التي ارتفعت ارتفاعا فاحشا في سنوات الأَزمة، وبهذا ارتفعت إِحصائيَّات جرائم هتك العرض من 194 جريمة في سنة 1929 إِلى

(1) الحكومة العراقية، المصدر السابق، بغداد، 1932، ص 59.

(2) المصدر نفسه، ص 66-67.

(3) المصدر نفسه، ص 56-58.

(4) بلغ عدد المصابين في عام 1926 بمرض السفلس 6939 والسيلان 6085 كاعلى نسبة قبل الازمة، في حين سجلت الاحصائيات حالات الاصابة في السنة الاولى من الازمة في عام 1929 بحدود 14,184 بالسفلس و 8,614 بالسيلان. متي عقراوي، المصدر السابق، ص228.

236 جريمة في سنة 1930 وأغلبها كان يقع بين العشائر[1]، ومن ضمن تلك الأزمة فقد شجع انتشار شرب المسكرات ومحلات الرقص والغناء التي كانت ترتادها راقصات أجنبيات إلى انتشار الفحش ولاسيَّما أنَّ أغلبهنَّ كان يتميز بسوء سلوكهن ومخالفتهن الأنظمة والقوانين .[2]

وأدَّت تلك الظروف إلى انتشار الفساد الخلقي كان سببًا في جعل حالات العثور على اللقيط ما لوفه بالمجتمع، إذ بلغ ما عثرت عليه الجهات الرسمية في سنة 1930 بحدود 26 لقيطًا، وهو لا يشكل الرقم الواقعي قياسًا لحالة الفساد التي وصلت اليها البلاد.

ومن جانب آخر شجَّعت ظروف الدولة الصعبة إلى فقدان الأمن بانتشار العصابات والأشقياء في المدن الكبيرة، وتفشت بسبب ذلك جرائم القتل والموت المشتبه به والخطف بشكل ملحوظ، بلغت إحصائيَّاتها في سنة 1930 بحدود 905 جريمة قتل و 107 جريمة خطف .[3]

ولقد كان سببًا في ارتفاع الأصوات المطالبة في قطع سبيل الجرمين وإرسال البعثات البوليسية المتخصصة في مختلف الجرائم[4]، وزيادة أعداد الخفراء الليليين والدوريات الاعتيادية في داخل وخارج المدن علاوة على زيادة قوة الشرطة .[5]

ومن آثار الأزمة على المجتمع عكست بنتائج سلبية بظهور تناقضات وإفرازات عديدة كانت تتضاعف يوما بعد يوم، إذا انتشرت ظاهرة الانتحار والمفقودين والمتشردين[6]. وكذلك ارتفعت نسب حالات الإدانة في المحاكم من56% في سنة

(1) الحكومة العراقية، المصدر السابق، ص 45.

(2) المصدر نفسه، ص 66.

(3) المصدر نفسه، ص 53- 54-59-67.

(4) العالم العربي العدد 1879 في 30/ 4/1930 والعدد 1900 في 25/ 5/ 1930.

(5) رفعت الدولة ميزانية الشرطة من 8,186,280 ربيه في عام 1929 الى 8,237,500 ربيه في عام1930 وتخصيص مبالغ جديدة بلغت 51,220ربيه في العالم نفسه اضافة الى زيادة قوة الشرطة بتعيين 570 شرطي الى جانب القوة السابقة. الحكومة العراقية، المصدر السابق، ص 53.

(6) المصدر نفسه، ص58.

1929 إلى 61% في سنة 1930 .[1] , ومن ثم نفذ حكم الإعدام بـــ 14 شخص في السنة نفسها، كما عجت السجون بالسجناء والموقوفين وارتفعت أعدادهم من 14584 سجين في سنة 1927 كأعلى حد قبل الأزمة إلى 17572 سجين في سنة 1929 والى 20022 سجين في 1930 .[2]

وفي الوقت نفسه امتدَّ تأثير الأزمة على جوانب الحياة الاجتماعية الأُخرى، وشمل التعليم والصحة والمعتقد أيضًا ولاسيَّما أنَّه قد هيأت العوامل الجانبية المباشرة وغير المباشرة فرصة في مضاعفة سلبياتها, إنَّ العقلية التي كان يتميز بها المجتمع العراقي لم تكن في حينها وبنسبة عالية مهيأة في تقبل الاصلاحات الاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها لعدم وجود حيزا واضحا لذلك في تفكيرها ولاسيَّما بين وسط المجتمع العشائري الذي شكلت نسبته بحدود 75% من مجموع السكان في سنة 1930.[3]

وكان جل عناية ذلك الوسط منحصرًا على الناحية الاقتصادية التي كانت تأخذ بحكم مستواه وتفكيره الأَوَّلوية على النواحي الأُخرى، ولهذا لم يلفت منه أي عناية واضحة تجاه النواحي الثقافية أو الصحية أو الاجتماعية الأُخرى حتى من بين أبناء العشائر الذين شغلوا المناصب الحساسة في الدولة، واتَّضح ذلك الإهمال بشكل خاص في منطقة عشائر الفرات الأَوسط، إذ لم يكن هناك أي عناية منها نحو القطاعات الخدمية والتعليمية في الريف والمدن على حدٍ سواء[4]، وحتى التي كان لها دور مهم مهم في تطوير مستواه الاقتصادي فعلى الرغم من قيام الدولة في فتح كلية الزراعة ومنذ سنة 1926 بهدف تطوير أبناء العشائر في تعلم أساليب الزراعة الحديثة نجد أنَّ أغلب أبنائهم لم يعيروا لها أهمية على الرغم من الخدمات المجانية التي كانت

(1) العالم العربي العدد 2035 في 52/ 10/ 1930.

(2) الياهو دنكور، المصدر السابق.

(3) محمد سلمان الحسن، المصدر السابق، ص35.

(4) الحكومة العراقية، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات من 1924- 1938، بغداد 1938، ص1.

تقدمها الكلية للطلبة[1]. هذا الوضع كان واحد من الصور البارزة التي أكدت حالة التخلف الثقافي عمومًا الَّتي ضاعفتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها البلاد خلال الأَزمة.

ومن جانب آخر فإنَّ إجراءات الدولة التي وضعتها في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور كان سنة إضافيًا في تأكيد حالة ذلك التخلف.

إنَّ البرنامج الذي وضعته وزارة نوري السعيد الأُولى سنة (23 اذار 1930 – 19 تشرين الأَوَّل 1931) بغلق عدد من المؤسسات التعليمية العالية كجامعة ال البيت ودار المعلمين الأَوَّلية وكليتي الزراعة والهندسة[2]. وقللت من أَعداد طلبة البعثات الخارجية[3]. وكان ذلك عاملاً في تكثيف نشاطات الجهات الأَجنبية في هذا الميدان بهدف تحقيق اهدافها السياسية والدينية والاجتماعية وغيرها. اذ نال التعليم الأَجنبي في البلاد الدعم الكبير من قبل الجمعيات والجاليات الأَجنبية المختلفة. وأُسست المدارس الخاصة ومنها الجمعية العراقية الأَمريكيَّة في سنة 1930 على إثر زيادة ادموند ولش(Admond Walsh)[4] الاستاذ في جامعة جورج تاون الأَمريكيَّة لدراسة مستوى التعليم في المدارس الكاثوليكية في البلاد كما نشطت الإرساليات في الموصل وكركوك والجمعيات الأَمريكيَّة أَيضًا في تأسيس مدارس عديدة في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل وبلغ عدد التي فتح خلال سنوات الأَزمة بحدود 21 مدرسة وهو عدد مقارب للمدارس الأَجنبية التي فتحت في المُدَّة الممتدة بين سنتي 1921 إلى 1928 وبلغ 22 مدرسة[5]. وكذلك لاقت هذه المدارس إلى جانب الدعم المادي الاجنبي، دعم ومساندة الحكومة العراقية. وخاصة بالنسبة لمدارس الاليانس

(1) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، 1938، ص 199.

(2) إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم في العراق 1869 – 1932، ط1، البصرة، 1982، 282.

(3) الياهور دنكور، المصدر السابق، ص597.

(4) الأَب أَدموند ولش (Admond Walsh) هو احد استاذة جامعة جورج تاون الامريكية بعد زيارته للعراق درس أَحوال التعليم في المدارس الكاثوليكية .

(5) غانم سعيد، التعليم الاهلي في العراق، بغداد، 1970، ص92 – 96.

والاثورين والأرمن التي اخذت تتفق عليه الدولة بسخاء ولاسيَّما بعد التعديل الذي أُجري على ميزانية التعليم في سنة 1930 .[1]

ونجد أَنَّ النفقات التي كانت تحصل عليها المدارس الإِسلامية من الحكومة العراقية كانت ضئيلاً جدًا.[2]

3- مُدَّة الانتداب البريطاني على العراق ومظاهر الأَزمة الاقتصادية :

وبحلول السنة الثاني للأَزمة الاقتصادية العالمية كانت قد تعمَّقت آثارها بالاقتصادية البريطاني؛ ولهذا اندفعت الأَخيرة بخطوات اقتصادية لمعالجة أَزمتها، وإِذ أَلغت الغطاء الذهبي للباون وأَوجدت الكتلة الاسترلينية(3) ونتج عن ذلك اندفاع الذهب من الدول التابعة لها أَو المرتبطة بها بشكل غير طبيعي في سنة 1931 الذي عزز في النهاية من وضع اقتصادها المتدهور[4]. وكذلك زاد من ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصادها، إِذ ضاعفت من احتكارها لتجارة التمور العراقية، كما احتفظت بمرتبة الأَوَّلوية في حجم تجارة الصادرات والواردات العراقية والتي بلغت 80% من بين الشركات التجارية المتعاقدة مع العراق[5]. وكذلك رفعت من معدل الضرائب التي التي كانت تستعملها لنفقات تغطية جيشها وانتدابها على العراق بدلًا من استخدامها لمعالجة العجز المتراكم الذي كانت تعاني منه خزينة الدولة مبررة ذلك إِلى محدودية

---

(1) عدلت ميزانية التعليم في عام 1930 عما كان في عام 1929 من 278850 ربية الى 288075 ربية. الحكومة العراقية، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنة 1933 -1934، بغداد، 1934،ص1.

(2) طالب مشتاق، اوراق ايامي 1900- 1958، ج 1، ط 2، بغداد، 1989، ص203.

(3) اتخذت بريطانيا أمرا كان من شأنه التحقيق عن كاهلها التأثر بالازمة الاقتصادية واصدر قانون العملة العراقية المرقم 44 لسنة 1931 , اشترط على لجنة العملة العراقية التي ستتولى اصدار العملة العراقية ان يكون الدينار العراقي الذي ينقسم الى الف فلس يعادل الجنيه الاسترليني الذي كان يعتمد على احتياطي الذهب , كمال مظهر احمد , تطور الحركة التجارية في العراق 1914 /1932 , رسالة ماجستير غير منشورة , بغداد , الجامعة المستنصرية , كلية التربية , 2001 , ص106 .

(4) مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص 358.

(5) طالب جاسم محمد الغريب، ميناء البصرة دراسة تاريخية 1915- 1956، البصرة، 1984، ص24.

الأَموال المتوافرة في معالجة المشكلات التي تعاني منها الحكومة العراقية في حين أَنَّ الضرائب التي حققتها بريطانيا كانت اكثر عبئا عن التي في العهد العثماني للدقة في جبايتها في الأُولى [1]. وكان ابرز ما حققته بريطانيا جراء اجراءاتها الاقتصادية مع العراق ان اصبحت المجهز الرئيس للسوق العراقية بما يعادل ثلث قيمة تجارة الواردات[2]. ومن جهة أُخرى كانت سببًا في جعل الخزين العراقية في عجز مستمر بلغ معدل للسنتين الأَوَّليتين للازمة بما يقارب 5,3 مليون روبية[3].

وكذلك أَقرت لوائح قانونية بخوص تخفيض رواتب الموظفين والمتقاعدين [4]. واصدرت كذلك قرارات في الغاء خدمات كبير من الموظفين والعمال [5]. وهذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق على الموظفين في الوزارات العراقية أَو الشركات الأَجنبية الأُخرى؛ إِذ بقيت على حاله بل تمتعت بامتيازات كبيرة وعلى الرغم من اعداد الموظفين البريطانيين كانت زائدة على الملاك ولم يكن لوجودهم اي مبرر، ولم تتجرأ الحكومة العراقية التدخل أَو الاستغناء ولو بعدد قليل منهم أَو القيام باي إِجراء يمس تقليل رواتبهم التي كانت تفوق ما كان يأخذها نظيره العراقي عدة مرات[6]. وعلاوة على حالات بذخهم وتبذيرهم المتجاوزة لحدودها، وعدم شعورهم بالمسؤولية الاقتصادية وتلاعبهم في مقدرات البلاد الاقتصادية خلال الأَزمة التي بلغت حدًا لم تتحمله حتى بعض الأَوساط المعروفة بموالاتها المكشوفة لبريطانيا [7]. وعلى الرغم

(1) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 – 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، ط1،بغداد، 1988، ص312.

(2) نوري عبد الحميد خليل (خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية 1929– 1941)، المؤرخ العربي، العدد 22، 1982، ص173.

(3) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص 57.

(4) المصدر نفسه، ص 130– 266 – 272 – 354.

(5) صدى العهد العدد 4 في 8/7/ 1931. وينظر منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص 279–280. 280.

(6) محاضر مجلس النواب اجتماع سنة 1930، ص 249. وينظر ستيفن همسلي لون كريك، المصدر السابق، ص 303.

(7) جريدة العراق العدد 3936 في 12/14/ 1932.

مما حققته الحكومة العراقية في اصدارها لتلك القرارات والتشريعات كان عاملا في رفع إيراداتها المالية بأرقام مضاعفة، ولاسيَّما بالنسبة للضرائب الكمركية ورسوم الإنتاج[1]، وذلك كان من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي انعكست آثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية؛ إذ عمَّقت من ازمة الشريحة الاقتصادية، بمضاعفة حالات الافلاس لدى التجار، وكما اضطر أَغلب الملاكين إلى بيع أَملاكهم بأبخس الأَثمان لتسديد ديونهم، وقد نشط على أثرها المرابون الجشعون مستغلين حالة التردي الاقتصادي فنزلوا ميدان التجارة واسترهنوا الملاك الزراع وعقاراتهم التي وصلت في بعض الأَحيان إلى 30% وكما راجت تجارة العرصات بشكل غير طبيعي حتى أَنَّ بعض التجار الأَثرياء أَلغوا في سنوات الأَزمة شركات خاصة في هذا الشـــأن[2]، الأَمر الذي كان سببًا في عزوف أَغلب الملاكين عن مهنة الزراعة وتحولهم إلى الاستثمار العقاري في بغداد بعد أَن وجدوا في هذا الميدان المغري شكلًا من أَشكال الاحتفاظ بالثروة .[3]

ومن نتائج الإجراءات البريطانية والحكومة العراقية وكما هو معلوم سيطرة بريطانيا على قرارات الحكومة العراقية التي عمَّقت فيها الأَزمة الاقتصادية وكانت نتائجها السلبية أَعمق على الحياة الاجتماعية؛ إذ ضاعفت من تعاطي الرشوة والاختلاس فلم تتمكن الدولة من السيطرة عليهما[4] ومن جها أُخرى ارتفعت جرائم السرقة بأَرقام غير طبيعية وصلت إحصائيَّاتها المعلنة إلى 3007 جريمة وهذا الرقم

(1) بلغ المستحصل من الضرائب الكمركية ورسوم الانتاج لعام 1930 بحدود 276 لك ربيه وهذا الرقم اضعاف ما استحصل خلال الحرب العالمية الاولى البالغ 54 لك ربية. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص 217.

(2) العالم العربي العدد 2240 في 1931/7/4 والعدد 2299 في 1931/9/11 والعدد 2370 في 1931/2/2. وينظر الايام العدد 22في 27/ 2/ 1930 والعدد 23 في 1930/3/1.

(3) محمد سلمان الحسن، المصدر السابق، ص 305.

(4) الحكومة العراقية، التقرير الاداري لمديرية الشرطة العامة لسنة 1931، بغداد، 1933، ص 52.

فاق ما وقع من السنة الأُولى من الأَزمة[1]. والتي كان اغلبها في القسم الجنوبي من البلاد، كما نشطت جرائم تهريب الاثار إلى جانب السرقات الأُخرى، فقد استغل بعض التجار ولاسيَّما في بغداد حركة التنقيب عن الاثار التي نشطت في منطقة كيش الاثرية وشكلت عصابات في هذا الميدان وغالبا ما كانت تقع مصادمات عديدة بينها وبين شرطة المنتفك[2]. ومن جانب اخر كذلك انتشرت ظاهرة اللعب بالقمار انتشارا واسعًا؛ إذ ارتفعت الاصوات على صفحات الجرائد تطالب الجهات الرسمية الحد من تلك المظاهر [3].

وفي الوقت نفسه شجعت ظاهرة الفساد الاجتماعي إلى انتشار تعاطي مخدرات الافيون ولاسيَّما أَنَّ نشاط تهريبها كان سنة لا في انتشارها، فعلى الرغم من ان الدولة سمحت في تجارتها رسميًا إلَّا أَنَّ بعض تجارها التجأوا إلى تجارة التهريب تهربًا من الرسوم الكمركية، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ ما تمكنت منه الدولة في مصادرة هذه المواد من خلال تجارة التهريب كانت مقاربة في حجمها للتي بلغ في انتشارها في التجارة الشرعية؛ إذ كانت جرائم تهريبها في ارتفاع مسمر بلغت في سنة 1930 بحدود 72 جريمة ارتفعت في سنة 1931 إلى 92 جريمة[4]، ومن جانب آخر فقدت الدولة سيطرتها على الأَمن، إذ كان انتشار العصابات والأَشقياء في تزايد مستمر التي فاق أَعدادها عمَّا كان في السنة الأُولى من الأَزمة وإلى ارتفاع جرائم القتل والموت المشتبه به والخطف بأَرقام زادت عن السنة التي سبقتها فقد وصل أَرقام بعض هذه الجرائم إلى الضعف ولاسيَّما في حوادث الموت المشتبه به إذ ارتفعت من 42 جريمة في سنة 1930الى 97 جريمة في سنة 1931، والى جانب الارتفاع النسبي في جرائم القتل والخطف التي لم تعد أَرقمها أَقل درجة اذ بلغ ارتفاع ضحايا الجريمة الأُولى من 863 في سنة 1930 إلى 966 في سنة 1931 وبلغت الثانية 107 جريمة في سنة 1930 إلى 106 في سنة 1931 وكانت أَغلب حوادث

(1) المصدر نفسه، ص 54.

(2) الحكومة العراقية، التقرير السنوي الشرطة العامة لسنة 1931، ص 60.

(3) المصدر نفسه، ص 45- 64 -65.

(4) المصدر نفسه، ص 55.

الأَخيرة تقع بين العشائر[1]، وقد انعكست تلك الجرائم بتصاعد حالات التصادم ما بين الشرطة والعصابات والأَشقياء وماحله إِلى فقدان الأَمن بشكل ملحوظ في المناطق الحدودية من البلاد.[2]

ولقد خلفت حالة التصاعد في المظاهر السلبية الاجتماعية إِلى تعمق التناقضات والإِفرازات الاجتماعية بشكل كبير؛ إِذ انتشرت حالات الانتحار بعد التوقف الواضح في دولاب العمل الذي استحوذ على أَثره الضيق الشديد في العيش[3]. ومن جهة أُخرى انتشرت ظاهرة التسكع في الشوارع والمقاهي بصورة لم يسبق لها مثيل ولاسيَّما بين الشباب وعلقت جريدة العالم العربي على ذلك بقولها مئات المتعلمين قد طرحوا كتبهم وأَقلامهم ودفاترهم "وغصوا الشوارع والمقاهي والملاهي يملئون الطرقات صباحا قائلين لماذا تعبنا وتعلمنا وتهذبن وليس لنا مخرج ولا شغل يطعمنا خبزًا"[4]، وبرزت حالة التناقضات الشديدة وفي الوقت نفسه خيم الفساد الخلقي على البلاد بشكل ملحوظ .[5]

الأَسباب الخارجية والداخلية وتدهور التجارة في العراق (1931- 1933):

أَوَّلًا : التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه بصورة لم تكن في الحسبان، الامر الذي نجم عنه آثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جمعيها، والعراق كان من بينها، فقد عم الفساد البلاد، إِذ صار التبادل التجاري محفوفا بمخاطر اقتصادية لا يمكن التكهن بعواقها، إِذ تكبد تجار العراق بسبب ارتفاع قيمة الذهب والعملات الأَجنبية أَضرارًا كبيرة وصلت إِلى نسبة 35% من رؤوس أَموالهم ولاسيما أَنَّ الروبية العملة المحلية حتى ذلك الحين.

ثانيًا: لجوء معظم الدول إِلى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة إِليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية، ومن هذا المنطلق ارتفعت الرسوم الكمركية

(1) المصدر نفسه، ص 52-54.

(2) المصدر نفسه، ص 60.

(3) المصدر نفسه، ص 57.

(4) العالم العربي العدد 2251 في 1931/7/17.

(5) الحكومة العراقية، التقرير الاداري لمديرية الشرطة العامة لسنة 1932، ص 45-64-65.

على الحبوب العراقية 60%، فوضعت الهند مثلا وهو السوق الاكبر لصادراتنا آنذاك، رسومًا كمركية على الحبوب الواردة اليها من العراق.

ثالثا : احتكار إيران تجارتها الخارجية وتحديدها مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات إلى العراق أثر كبير في تدهور التجارة منها واليها.

رابعا: تدهور التجارة مع تركيا على أثر القوانين التي اصدرتها الحكومة التركية رغبة منها في علاج أزمتها الاقتصادية المتفاقمة.

خامسا: عدم عقد اتفاقيات تجارية وكمركية للعراق مع البلدان المجاورة كإيران وسوريا وفلسطين الذي له أثر الكبير في ايقاف كل حركة تجارية مع هذه البلدان.

سادسا : عدم إعفاء الحكومة البريطانية جميع البضائع العراقية الواردة اليها من الرسوم الكمركية التي فرضتها عند انتهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة 1932 والبالغ 10%.

سابعًا: تعرض الحقول الزراعية لموسم شديد البرودة والجفاف ممَّا نجم عن تلف كثير من المحاصيل الزراعية وموت المئات من قطعان الماشية، فضلاً عن ذلك تعرضت بساتين النخيل بالإصابة بحشرة غبار النخيل فانعكس ذلك على رداءة الإنتاج كمًا ونوعًا.

4- اجراءات موقف الحكومة العراقية في معالجة الأزمة الاقتصادية وأثرها على العراق :

من خلال زيارة الملك فيصل الأوَّل (1921-1933) إلى أُوربا سنة 1930، واطلاعه على اثار الأزمة العالمية هنالك. وقد وضع جملة من الملاحظات والمقترحات التي دللت على امتلاكه تصوراً اقتصاديا، وتوصل إلى نتيجة مفادها " إنَّه لا فرق بين القواعد العسكرية والقواعد الصناعية، فالأُولى تعني السيطرة العسكرية، والثانية تعني السيطرة المالية....." ويتضح موقف الحكومة أيضًا من التقرير الذي رفعه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى الملك فيصل الأوَّل في السادس والعشرين من آذار 1930 جاء فيه : "إن الموقف الاقتصادي يدعو إلى القلق ويحتاج عناية كبيرة لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار.." وأشار خطاب الملك فيصل الأوَّل في الثاني من تشرين الثاني 1930، إلى انعكاسات الأزمة

الاقتصادية العالمية على مفاصل العراق الاقتصادية قائلا "إن الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا تذكر لها مثيلا في السنين الغابرة، لقد تنازلت أسعار المنتوجات وتعذر تصديرها، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك ايرادات الدولة، واصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام ".[1]

ولذلك أَصدرت الحكومة العراقية القوانين والتشريعات لمعالجة الأَزمة الاقتصادية في العراق، فقد صدر قانون ضريبة الرواتب[2]، وإِزاء العجز الحاصل في ميزانية الدولة وعدم تمكنها من دفع رواتب الموظفين الذي عدتها إِجراء مؤقتًا، كما أَصدرت قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني، وأَقدمت الحكومة العراقية على إِلغاء وزارة الزراعة والري في السادس من تشرين الثاني 1930، موضحة بذلك تحقيق سياسة الاقتصاد في نفقات الدولة في تلك الأَزمة، وضمن نفس السياسة طالبت بعض الوزارات العراقية بإنهاء خدمات " وكلاء التاج"[3]؛ لأَنَّها تكلف الخزينة مبالغ طائلة، ولم تجرؤ الحكومة العراقية على القيام بإجراء من شأنه ان يمس رواتب الموظفين البريطانيين، أَو الاستغناء عنهم، من تخفيض عدد الموظفين والرواتب، وتعديل قانون العملة العراقية، وبدورها قدمت غرفة تجارة الموصل عدة مقترحات من أَجل التخفيف من حدة الأَزمة الاقتصادية على العراق، فقد دعت إِلى مراقبة شركات الملاحة التي تحتكر عمليات النقل في ميناء البصرة، والحد من مضاعفة أُجور الشحن مع بدء موسم التصدير الأَمر الذي يقف عقبة في طريق المصدرين وكما دعت إِلى عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة وساهم مؤتمر الغرفة التجارية الأُولى الذي عقد في الثالث والعشرين من

(1) علي الصوفي، المصدر السابق، ص 89 – 91.

(2) ضريبة الرواتب :- مبلغ من المال تستوفيه السلطة المالية من المكلف لحساب الخزينة العامة و تمثل جزء من الدخل الصافي (الربح) الذي يتحقق له خلال السنة السابعة التقديرية.

(3) وكلاء التاج او (مؤسسة وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات) مهمتها تزويد المستعمرات بكل ما تحتاجه من معدات ولوازم بريطانية مقابل اجور معينة، ودفع رواتب الموظفين البريطانيين نيابة عن الحكومة العراقية، وربط السوق العراقية ببريطانيا. الصوفي، المصدر السابق، ص 90.

حزيران 1930 في تقديم المقترحات والأَجراءات لمعالجة اثار الأَزمة الاقتصادية، وأَكَّدت نتائج المؤتمر على حماية المنتوجات الوطنية من مزاحمة البضائع المستوردة وتخفيض الرسوم على المواد النصف خام التي تستورد من الخارج وتصنع في العراق .[1]

5- التطورات التجارية في العراق وزوال الأَزمة :

استعادت التجارة الخارجية العراقية مكانتها و تحولات في زوال الأَزمة الاقتصادية العالمية، وشهدت انتعاشا اقتصاديا سنة 1933، إِذ أَخذ بعض التحسن يطرأ على أَسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية، وعلى حركة تصديرها إِلى الأَسواق الخارجية.[2] وشهد العراق سنة 1932 تطوراً كبير في تاريخه السياسي، تمثل بزوال الانتداب البريطاني بعد دخوله في عصبة الأُمم، وإِزاء ذلك تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للعراق، مِمَّا كان له الأَثر الإِيجابي في تحسن تجارته الخارجية .[3]

وأَخذت الاوضاع الاقتصادية بالتحسن تدريجيًا مطلع سنة 1933، وازدادت تجارة الاستيراد العراقية، أَثر ازدياد استيرادات شركات النفط الأَجنبية للمعدات والآلات وتنامي نفقاتها، فأَدَّى ذلك إِلى تزايد دخل الدولة العراقية، وتسربت هذه إِلى دخل الفرد العراقي عن طريق التوسع في نفقات المصالح الحكومية والمشاريع السنة، حتى صارت إِيرادات شركات النفط من أَبرز ما استجد في تاريخ العراق الحديث[4]. أَمذَا تجارة التصدير العراقية فقد ازدهرت بزيادة الطلب على المواد الاولية والغذائية والحيوانية والكمالية، وكذلك شهدت تجارة الترانسيت العراقية نشاطا كبيراً.[5]

(1) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 115.

(2) المصدر نفسه، ص 115.

(3) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، (منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1979) ص 106.

(4) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، (النجف 1973) ص131.

(5) علي الصوفي، المصدر السابق، ص 112- 113.

وبعد اكتشاف النفط في العراق سنة 1927 وبكميات تجارية، تبدء نقطة البداية في الاقتصاد العراقي نحو التقدم والنمو، على الرغم أَنَّ العراق لم يبدأ الإنتاج الافي سنة 1934، وكان هناك خطان من خطوط أَنابيب النفط من حقل كركوك إلى مرافئ التصدير البحرية الأَوَّل إلى الخليج العربي والثاني إلى البحر الأَبيض المتوسط بوشر العمل بهما وقد تطلب ذلك توظيف أَموال كبيرة قدرت بملايين الدولارات، وبلغت الطاقة السنوية لكل منهما نحو (2,2) مليون طن، ازدادت عائدات الحكومة العراقية من الشركات الاجنبية[1] .ومن ضمن توجهات الحكومة العراقية في بناء الاقتصاد العراقي، وضعت الحكومة تعريفة كمركية جديدة لسنة 1933 استهدفت تحقيق غايتين الأُولى و تنظيم التجارة العراقية وحمايتها، والحد من البضائع الأَجنبية التي تدخل أَسواق العراق وتزاحم منتجاته.

الثانية : تامين مورد مالي ثابت للدولة، ولذلك اعتمدت النقاط التالية التي استندت عليها التعريفة الكمركية العراقية[2] ومنها :

أَوَّلًا: فرض رسوم باهظة على استيراد البضائع الكمالية والممتازة.

ثانيا: حماية البضائع المحلية من المزاحمة من خلال فرض رسوم باهظة على استيراد البضائع الأَجنبية التي تنتج في البلاد ما يماثلها.

ثالثا: إعفاء الآلات والادوات واللوازم الزراعية والصناعية من الرسوم الكمركية من اجل تشجيعهما.

رابعا: تشجيع تجارة التصدير بعدم فرض أية رسوم كمركية على البضائع المصدرة اليه.

لقد عززت إجراءات الحكومة العراقية ودخول النفط بوصفه موردًا كبيرًا في تطور الاقتصاد العراقي، كانا لهما أَثر إيجابي في تقدم القطاع الزراعي والصناعي

(1) المصدر نفسه، ص114.

(2) عبد الحميد بلال، الجغرافية الاقتصادية وشؤون العراق التجارية والاقتصادية (بغداد 1945) ص232.

والتجاري ابان الثلاثينات، وهيأت صناعة النفط الفرصة لتطوير العراق من ناحيتين الأُولى : استعمال الأيدي العاملة من العراق وتدريبها.

الخلاصة والاستنتاجات:

بعد أَن عرضنا عن أَثر الأَزمة والكساد الاقتصادية العالمية في الدول الرأسمالية، ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي وبالتحديد تجارة العراق الخارجية وتوصل الباحث إِلى بعض الاستنتاجات منها:

1- كان لطبيعة الاقتصاد العراقي القائم على الزراعة وعدم تنوع الهيكل الإِنتاجي اثاره السيئة على الصادرات العراقية، إِذ اقتصرت الصادرات على المنتجات النباتية والحيوانية كالحبوب والتمور والجلود والاصواف، مما أَدَّى إِلى تكدس كميات هائلة من تلك السلع في المخازن، وانخفضت أَسعارها، وانتشرت البطالة وانخفضت مستويات المعيشة بسبب نقص الطلب العالمي، لاسيما وان 80% من السكان كانوا يعتمدون بصورة مباشرة أَو غير مباشرة على الزراعة.

2- التراجع النسبي في معظم بنود الاستيراد اثناء مدة، وذلك لانخفاض القوة الشرائية نتيجة للكساد والبطالة وتدهور تجارة الصادرات للسلع الزراعية التي كانت المصدر الوحيد لتمويل الاستيرادات باستثناء استيراد السيارات والعجلات.

3- لقد كان تأثير أَزمة الكساد العالمي اكثر شدة على الاقتصاد العراقي وذلك لارتباطه بالسوق الراسمالية بفعل الهيمنة والتبعية للاحتلال البريطاني، والذي كان يوجه الاقتصاد العراقي بما يخدم المصالح البريطانية، والذي كان يوجه الاقتصاد العراقي بما يخدم المصالح البريطانية، إِذ كانت اكثر من نصف صادرات العراق الخارجية كانت تتم مع بريطانية ومستعمراتها.

4- وكشفت الدراسة الأَسباب الخارجية والداخلية التي ادت إِلى تدهور التجارة في العراق في الثلاثينات من القرن العشرين منها : التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه، الأَمر الذي نجم عنه آثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جميعها، والعراق من بينها، ولجوء

معظم الدول إلى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة اليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية واحتكار ايران تجارتها الخارجية وتحديدها مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات إلى العراق أثر كبير في تدهور التجارة منها وإليها.

References

1. Abdul Hamid Bilal, Economic Geography and Affairs of Iraq's Trade and Economy (Baghdad 1945), p. 232.
2. Eliyyahu Dancur, The Official Iraqi Guide for the Year 1936, Dancur Printing Press, Baghdad, 1936, p. 785.
3. Ghassan Mohammed Al-Abtan, Civilization of Iraq, Industry, Part Twelve, Dar Al-Hurriya for Printing, Baghdad, 1985, pp. 68-69.
4. Kamal Mazhar Ahmed, Iraq in the Years of Economic Crisis 1929-1933, Afaq Al-Arabiya Magazine, Issue 7, Baghdad, 1983, p. 22.
5. Khuzayl Al-Birmani, Economic History, Al-Tiba'a Wal Nashr Al-Ahlia, Baghdad, 1968, p. 94.
6. Mantha Shively, Iraq in the Years of British Mandate, translated by Hashim Saleh Al-Tikriti, Baghdad, 1978, p. 189.
7. Mazhar Hussein Jameel, Trade Policy of Iraq, Cairo, 1949, p. 139.
8. Mohamed Abdel Aziz Ajamia, The Concise Guide to Economic Development, Egyptian University Publishing House, 1978, pp. 192-196.
9. Mohammed Salman Al-Hassan, Economic Development in Iraq 1869-1958, Vol. 2, Beirut, 1965, p. 226.

10. Ramzi Zaki, The Critical History of Backwardness, National Council for Culture, Kuwait, 1978, p. 94.

11. Robert L. Heilbroner, How We Create the Economic Society for Development, translated by Rashid Al-Barawi, Arab Awareness Library, Al-Fajal, p. 278.

12. Saeed Aboud Al-Samara'i, Economies of Iraq, Al-Irshad Printing Press, Baghdad, 1970, p. 24.

13. Tariq Al-Azzawi, Economic Thought and History, Al-Azhar Printing Press, Baghdad, 2nd edition, 1975, p. 260.

14. Zuhair Jawad Al-Fattal, Civilization of Iraq, Trade, Part Twelve, Dar Al-Hurriya for Printing, Baghdad, 1985, p. 163.

The impact of the global economic crisis on the Iraqi economy 1929-1933

Ahmed Abdel-Ghani *

Abstract

The ancient Iraqis were guided to the knowledge of all kinds of diseases, as well as the ancient Egyptians, especially diseases that affect the head, and the ancient Iraqis believed that the cause of diseases was the wrath of the gods, so they relied in the treatment of diseases on various medicines and on the use of spells through the use of various spells . In order to save the patient from the torment of pain and achieve healing, they have created different treatments, including plant, animal, and even mineral, compared to the medicines that were used in ancient Egypt and the effectiveness of these medicines in achieving full recovery for patients.

Among these diseases are the pain and aches that affect the head, as they varied Head diseases, including skin diseases, epilepsy,

* **Asst.Lect/ The General Directorate of Nineveh Education/Ministry of Education/Republic of Iraq.**

headaches and others, and among the types of plants used in the treatment of castor plant.

Key words: brain, fever, epilepsy.